TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/54/L.3/Add.4
11 October 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الرابعة والخمسون
جنيف، ١-١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

١- جدول الأعمال

٢- مشروع نموذجي

٣- التقرير السابق

(A) GE.07-52069 151007 151007

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته الرابعة والخمسين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ١ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

المقرر: السيد محمد علي زارع (جمهورية إيران الإسلامية)

المحتويات

الصفحة

ثانياً - ملخص مقدم من الرئيس (*تابع*) ٣

تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني..... ٣

ثانياً – ملخص مقدم من الرئيس (*تابع*)[1]

تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

١- اتُفق بالإجماع على أهمية دور الأونكتاد في مساعدة الشعب الفلسطيني، في مجالات اختصاص الأونكتاد، وحثت الوفود الأونكتاد على زيادة مساعدته رغم الظروف الميدانية السلبية. واسترعى أحد الوفود الانتباه إلى الجهود التي تبذلها الأمانة في تقديم تقريرها (TD/B/54/3) دون إلقاء اللوم على أي طرف آخر بعينه.

٢- وأعرب عن قلق بالغ إزاء الأثر المدمر على الاقتصاد الفلسطيني من جراء سياسة الإغلاق الإسرائيلية والقيود على التنقل. واستُرعي الانتباه إلى تردي الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني، وتزايد ضعفه الاقتصادي؛ وتفاقم الفقر ومعدلات البطالة؛ واتساع القطاع غير الرسمي؛ واتساع دائرة العجز العام والعجز التجاري؛ وزيادة الاعتماد على المساعدة الأجنبية. وسلط كثير من الوفود الضوء على القيود التي يفرضها حاجز الفصل الإسرائيلي وغيره من التدابير الأمنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي عزلت الفلسطينيين عن الأسواق العربية والعالمية وأسست لتجزئة الاقتصاد الفلسطيني. وتفاقمت هذه التجزئة بهبوط مساعدة المانحين والقيود المالية المفروضة على السلطة الفلسطينية في أعقاب انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في عام ٢٠٠٦. وأشار أحد الوفود إلى أن الركود الاقتصادي الذي سببته إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة إنما هو انتهاك للقانون الدولي، غير أن وفداً آخر شدد على أن ظروف الاحتلال أفرغت أي سياسة اقتصادية شاملة من معناها.

٣- وشدد أحد الوفود على التداعيات المدمرة للحملة الإسرائيلية العسكرية منذ عام ٢٠٠٠ وما سمي "التدابير الأمنية" الإسرائيلية. فالواجب أن تبحث أي مناقشة بشأن التنمية الفلسطينية الطويلة الأجل في صور الغبن اليومية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، وفي ضم القدس الشرقية المحتلة، وبناء المستوطنات الاستعمارية والجدار واحتجاز ١١ ٠٠٠ فلسطيني.

٤- وتساءل أحد الوفود عن السبب في مناقشة هذه القضايا في المحفل الراهن وأشار إلى أن التقرير تقاعس عن ذكر العوامل التي أدت إلى الآثار السلبية على الاقتصاد الفلسطيني ومنها مثلاً: القتال بين الفصائل الفلسطينية؛ وسيطرة حماس على غزة؛ والفساد وتخوّف السلطة الفلسطينية من تنفيذ إصلاحات رشيدة في الاقتصاد؛ والتلاعب المشين من الإرهابيين بالمسارات الاقتصادية الفلسطينية الحيوية.

٥- وشدد أحد الوفود على ضرورة تنفيذ جميع الأطراف لاتفاق حركة التنقل والوصول، واستمرار المساعدة الإنسانية، ورحب بتمديد أجل الآلية الدولية المؤقتة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

---

(١) أعلنت النصوص الإلكترونية لبيانات المندوبين في موقع الأونكتاد على الإنترنت بالشكل واللغة التي وردت بها. وللاطلاع على الكلمات انظر الموقع الإلكتروني www.unctad.org/meetings، واختر الهيئة الحكومية الدولية والدورة واضغط على Programme.

٦- وتوافقت الآراء على ألا يغفل المجتمع الدولي في تصديه للحاجات الملحة للسكان الفلسطينيين عن هدفي التنمية الفلسطينية الطويلة الأجل وبناء المؤسسات.

٧- ورحب معظم الوفود بتوصية الأمين بأن تنشأ طرق بديلة للتجارة الفلسطينية، إذ يمكن لهذه الطرق أن تساعد في خفض عزلة الأراضي الفلسطينية المحتلة أو تقليل الاعتماد على مرافق الموانئ الإسرائيلية. وحسبما قال أحد الوفود فإن تغيير مسارات نقل التجارة الفلسطينية ينبغي أن يرتبط باتفاق النقل العابر للتجارة العربية بغية ضمان التوسع في التكامل الإقليمي للاقتصاد الفلسطيني. وفي الوقت نفسه ينبغي أن يستمر اتباع خيار "الأفضل أولاً"، وهو إنشاء ميناء بحري في غزة. وحذر أحد الوفود من أن تغيير مسارات التجارة الفلسطينية يمكن أن يتم على حساب ضياع شريك تجاري قوي، هو إسرائيل، وتساءل عن مزايا قبول فلسطين في منظمة الجمارك العالمية.

٨- وأيدت الوفود التوسع في حيز السياسة الفلسطينية ليزود راسمي السياسات بالأدوات اللازمة للتغلب على الأزمة الاقتصادية. ووافق معظم الوفود على أن يضطلع المانحون بتقديم مساعدة مباشرة للسلطة الفلسطينية دون شروط سياسية ملحقة بها. وشددت عدة وفود على الحاجة إلى تجديد الجهود الإنمائية باعتبار ذلك شرطاً أساسياً للتغلب على الأزمة الاقتصادية وإنعاش القدرة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني. وشدد أحد الوفود على أنه بغير الجهد السياسي المتضافر من المجتمع الدولي لن تتصدى هذه المحاولات إلا إلى معالجة الأعراض وليس القضية الجذرية، للمشاكل التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، وهي الاحتلال الإسرائيلي. فالعلاج الوحيد هو تحرير فلسطين من احتلال دام طويلاً، ومن نظام بها للاحتواء غير المتجانس وللفصل العنصري والاعتماد القسري على الغير. وينبغي أن يستند إطار التنمية الفلسطينية والاتفاقات النهائية في المستقبل إلى معاملة الطرفين كليهما على قدم المساواة.

٩- وأشادت وفود بالأمانة لنجاحها في أنشطة التعاون التقني الداعمة للإدارة الفلسطينية للجمارك والحدود، وإنشاء مجلس الشاحنين الفلسطينيين. واعتبرت بعض الوفود أن تلك الإنجازات تمثل الأونكتاد في أفضل حالاته، وأنها حالة مثالية للفوائد التي تعود من ربط الإغاثة بالتنمية في الظروف غير المؤاتية.

١٠- ولاحظ أحد الوفود، مع ارتياحه، الجهود التي يبذلها الأونكتاد لدعم أصحاب المشاريع الفلسطينيين من خلال برنامجه لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسط الحجم (EMPRETEC)، وتطبيق نظامه المبتكر للتجهيز الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA)، في معبر كارني في غزة ، وأشار إلى طلب السلطة الفلسطينية الأخير من لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا إجراء استعراض لسياسات الابتكار العلمية والتكنولوجية.

١١- وطالبت وفود كثيرة الأمانة بأن توسع وتكثف أنشطتها لصالح الشعب الفلسطيني، ولا سيما المتعلقة منها ببناء المؤسسات ورسم السياسات لتوليد العمالة وتعزيز القدرات الإنتاجية، وتيسير الوصول إلى الأسواق الدولية. ولا مراء في أن هذه الأنشطة تساعد في إيجاد مناخ للقانون والنظام، ومن ثم فهي تساعد في التعجيل بعملية السلام. وطولبت الدول الأعضاء بأن تزيد دعمها المالي لتلك الأنشطة.

١٢- وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء الموارد من خارج الميزانية، الأمر الذي ترك عدداً من أنشطة الأمانة الهامة بلا تمويل. وقال أحد الوفود إن تلك القضية ينبغي أن تحتل مكاناً عالياً في جدول الأعمال لدى عمليات التحضير للأونكتاد الثاني عشر.

١٣- وشـــددت وفود كثيرة على أن إيجاد حل عادل ودائم في الشرق الأوسط، هو شرط ضروري للتنمية الفلسطينية الاجتماعية والاقتصادية، وطالبت المجتمع الدولي بزيادة مساعدته الإنمائية والإنسانية للشعب الفلسطيني.

١٤- وأكـــد أحد الوفود الموقف الدولي من أي تقسيم للأراضي الفلسطينية، والاعتراض على أي تغييرات في الحدود السابقة لعام ١٩٦٧ غير ما يتفق عليه الطرفان. وأعربت وفود عن دعمها لجهود الرباعية، وأعادت تأكيد التزامها بعملية الســـلام، التي ينبغي أن تحقق للشعب الفلسطيني مستقبلاً مستقلاً ديمقراطياً في دولة قابلة للحياة تعيش جنباً إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل.

- - - - -